



مدى

من زمن التوهج



ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون

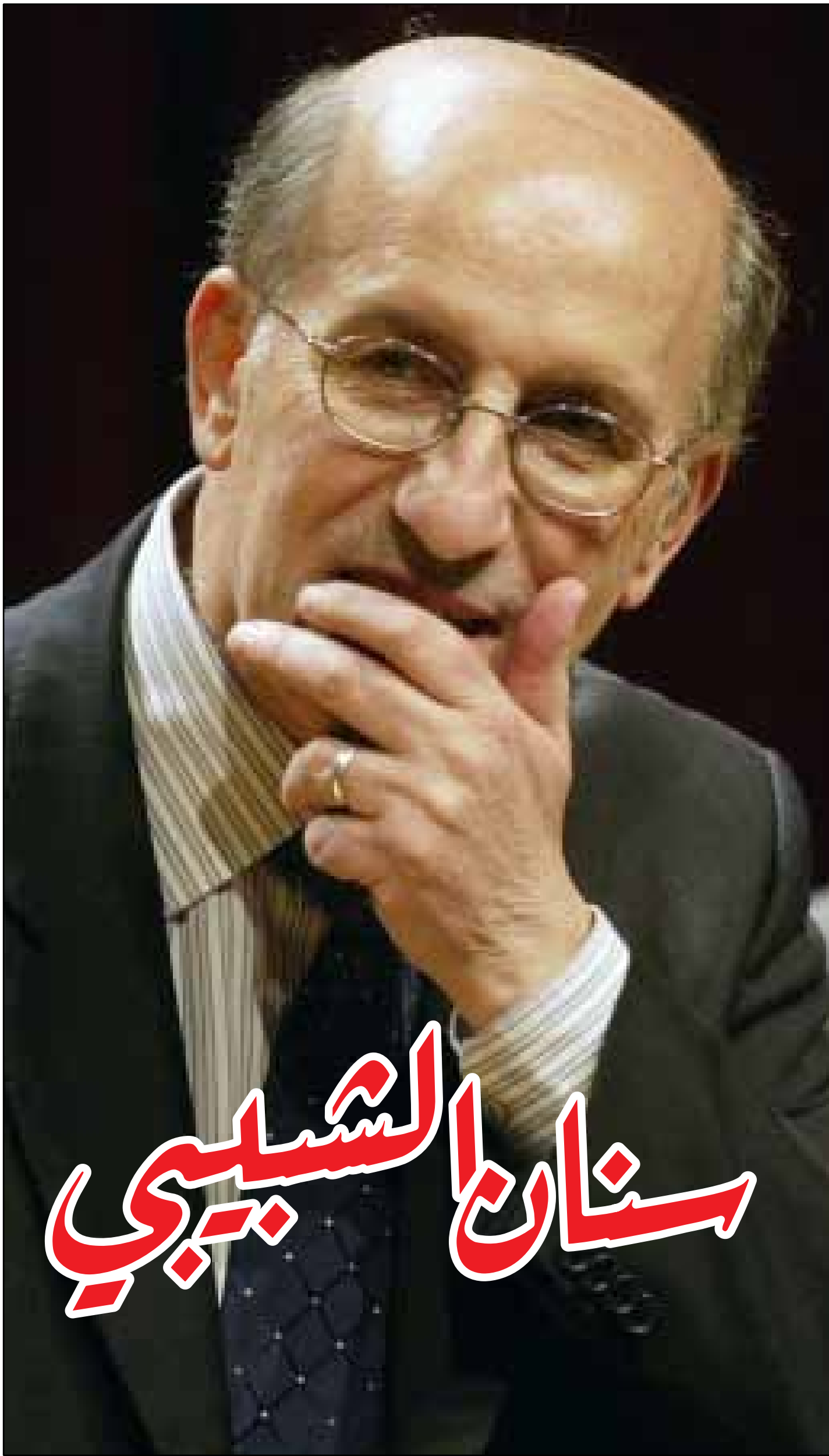
www.almadasupplements.com

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير

مخزي ليرم

العدد (5104) السنة التاسعة عشرة
الخميس (13) كانون الثاني 2022

نشان السبيبي



الدكتور سنان الشبيبي نبذة عن حياته العلمية:

الأفاق الاقتصادية للاقتصاد العراقي في العديد من المحافل الدولية.
خبرات سفر كبيرة فيما يتعلق بالعمل بشأن إدارة الدين والتدفقات المالية الأوبك OPEC والعمل في مجال الاقتصاد العراقي.
خلفية كمية وثقافية عالية المستوى في مجال الكمبيوتر.

المؤهلات الأكاديمية:

1966-1966 جامعة بغداد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- بكالوريوس (اقتصاد) بمرتبة الشرف الأولى
دبلوم في الدراسات المتقدمة من جامعة مانشستر 1970. (التنمية الاقتصادية)
1971-1971 جامعة مانشستر ماجستير (اقتصاد) قسم الاقتصاد
(1975 اذار) - جامعة برستول / انكلترا / دكتوراه اقتصاد (قسم الاقتصاد)

الخبرة المهنية:

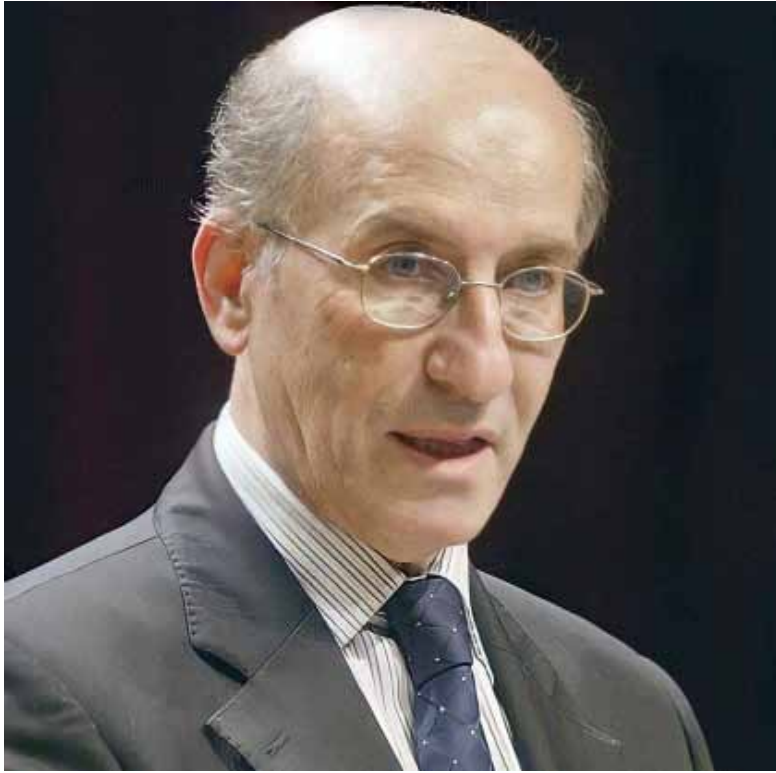
مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الانكساد) كانون الأول، 1990-تشرين الأول، 2001
وزارة التخطيط/ العراق/ رئيس قسم التنسيق والتخطيط، 10 نيسان 1977- كانون الأول- 1980
وزارة النفط/ العراق/ رئيس قسم الاستيراد والتسويق/ مايس 1975- آذار 1977

الخبرة التعليمية:

1994-2000 جامعة جنيف/ كلية الترجمة والترجمة الفورية (وحدة اللغة العربية)
الاقتصاد التمهيدي والدولي (باللغة العربية)
(1989 تشرين الأول-كانون الأول) و 1980 (مايس-تموز)-جامعة ويبستر/ جنيف الإحصاء والاقتصاد القياسي التمهيدي
1979-1980 جامعة بغداد/ العراق/مركز التخطيط الإقليمي والحضري. إلقاء محاضرات حول "التخطيط الاقتصادي" إلى طلاب الماجستير الاشتراك في تنظيم الامتحانات لطلبة الماجستير

ضمن أقوى 500 شخصية عربية لعام 2012 - نشرت في مجلة أريبيان بزنس قائمة أقوى 500 شخصية عربية ممن استطاعوا التأثير بدرجة كبيرة في مجتمعاتهم أو في المجتمعات التي يعيشون فيها، حزيران 2012.

ضمن أقوى 500 شخصية عربية لعام 2011 - نشرت في مجلة أريبيان بزنس قائمة أقوى 500 شخصية عربية ممن استطاعوا التأثير بدرجة كبيرة في مجتمعاتهم أو في المجتمعات التي يعيشون فيها، آذار 2011.
درجته مجلة التايم/سي ان ان كأحد أهم "في مجال الأعمال والاقتصاد"، كانون الأول 2004
موظف البنك المركزي العراقي منذ 2003
مستشار في الشؤون التجارية والمالية والدين. شغل منصب اقتصادي أقدم في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والائتقاد.
اختص في البحث حول مواضيع التدفق المالي، اقتصاديات نزع السلاح، ميزان المدفوعات، الدين الخارجي، العوامة والاقتصاد العراقي.
إدارة مشاريع لتنفيذ السياسة والجوانب التحليلية والمؤسسية لإدارة الدين بما في ذلك تطبيق برنامج إدارة الدين ونظام التحليل المالي (DAM FAS) في عدة دول عربية. له معرفة واسعة بجوانب الاقتصاد الكلي والجوانب التشغيلية "نموذج الدين القابل للاستمرار (DSM)" للبنك الدولي ومبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون.
تنسيق عمل الائتقاد حول التدفقات المالية للأوبك إلى الدول النامية الأخرى والذي نشأ عنه إصدار عدد كبير من التقارير حول الموضوع.
اتصالات عالية المستوى مع المسؤولين الحكوميين خاصة في المناطق العربية.
إلقاء العديد من المحاضرات وإلقاء كلمات حول



الاقتصاد العراقي.
تطور مضامين التجارة والعملة المالية.

المطبوعات:

عولة النمويل مضامين سياسات للاقتصاد الكلية وإدارة الدين، آذار 2001، ورقة قدمت إلى المؤتمر حول العوامة والخليج المنظمة من قبل معهد الدراسات العربية والإسلامية، جامعة اكستير، إنكلترا، 2-4 تموز 2001.
أفاق للاقتصاد العراقي، مواجهة الواقع الجديد، ورقة قدمت إلى المؤتمر حول "مستقبل العراق" المنظمة من قبل معهد الشرق الأوسط/ واشنطن، نشرت الورقة في كتاب تحت نفس العنوان في تشرين الثاني 1997، وأعيد طبعها في سكرتارية الائتقاد، تعامل الورقة مع أثر الحصار والدين وتعويضات الحرب على الأفاق المستقبلية للاقتصاد العراقي.
حصاة العرب في مساعدات الأوبك، بعض الحقائق ذات العلاقة نشرت باللغة العربية في مجلة المستقبل العربي/ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، أيلول 1988.
مساعدات الأوبك، الموضوعات والأداء في مجلة الأوبك، فينا، في ربيع عام 1987

1975-1976 الجامعة المستنصرية/ العراق/ كلية الإدارة والاقتصاد. إلقاء محاضرات في الاقتصاد القياسي التمهيدي لطلبة البكالوريوس
1966-1968 مدرس مساعد/ قسم الإحصاء/ كلية العلوم السياسية والاقتصادية/ جامعة بغداد/ العراق.
الحالة الاجتماعية/ متزوج/ طفلين
اللغات: اللغة الأم (العربية)، الإنكليزية (بطلاقة)، الفرنسية (معرفة جيدة)
تم تعيينه محافظ للبنك المركزي العراقي بتاريخ: 2003/8/30

مجالات التخصص:

بناء نماذج الاقتصاد القياسي
إدارة الدين الخارجي مع التأكيد على الجوانب التحليلية والاقتصاد الكلي.
تحليل استدامة الدين.
تحليل ميزان المدفوعات.
التدفقات النقدية لدول الأوبك خاصة للمؤسسات المالية العربية.
اقتصاديات النفط والطاقة.
مشاكل التطور في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط عموماً.

تجربتي العملية مع الراحل د. سنان الشبيبي

مظهر محمد صالح

الاقتصادي العراقي الكبير محافظ البنك المركزي العراقي الاسبق الأستاذ الدكتور سنان محمد رضا الشبيبي رحل عنا ولكن منجزاته العلمية والهيبة في ميدان السياسة النقدية ستبقى خالدة في المجتمع الاقتصادي. بوفاته خسر العراق اليوم والإنسانية جمعاء احد قامات العراق الاقتصادية ورموزه الوطنية التي يصعب تكرارها.
عملنا مع الفقيد الراحل قرابة عقد من الزمن في اعمال السلطة النقدية في العراق جنباً الى جنب، ولم المس منه الا الثقة والمهنية الصادقة والاكاديمية العالية وحب الوطن وهي الصفات السامية التي ورثها عن والده الزعيم الوطني الكبير الشيخ محمد رضا الشبيبي الوزير ورئيس مجلس النواب ورئيس المجمع العلمي العراقي الاسبق.

كان الراحل يسهر ليل نهار على اداء السياسة النقدية وتنظيم شؤون القطاع المصرفي في اشد الظروف وطأة مرت بها بلادنا خلال العقد الماضي وهي خارجه لتوها من ويلات الحروب والدمار وانعدام الاستقرار والتضخم ليرسم بنفسه خريطة الطريق لمستقبل عراقي زاهر ينعم بالرفاهية والاستقرار والسلام. ظل الراحل طوال عمله في الدولة العراقية مسؤولاً مباشراً عن اعمال السياسة النقدية يتطلع بنفسه الى عملة وطنية مستقرة قوية قوامها نظام مالي ومصرفي واعد. وبهذا طوي العراق صفحة من أشد صفحات بلادنا اشراقاً ووطنيةً وصدقاً، ولكن سنتبقى نكرياته تلف العقول والضمائر، ويبقى الحزن يسكن القلوب التي يملئها الوفاء والمودة لفقيد بلادنا.
فباسمي شخصياً وباسم شبكة الاقتصاديين العراقيين كافة والوطنيين الاحرار في كل مكان. نقدم الى اسرة المغفور له الدكتور سنان محمد رضا الشبيبي واصدقائه ومحبيه احر التعازي، سائلين المولى عز وجل ان يحيط فقيد العراق الراحل بواسع مغفرته وعظيم جناحه. وانا لله وانا اليه راجعون.



دعوة الشيببي الى :

إستقلالية البنك المركزي العراقي حل لمشاكله

تذكيراً بالموقف الشجاع لزميلنا الراحل د. سنان الشيببي من استقلالية البنك المركزي نعيد نشر مقاله عام ٢٠١٥ عن الحل الامثل لمشكلة البنك المركزي العراقي ..
((تعيش السوق النقدية العراقية في الوقت الحاضر حالة من عدم الاستقرار تمثلت في انهيار سعر السوق للدينار والذي بلغ ١٣٤٠ دينارا للدولار الاميركي بينما السعر الرسمي يبلغ حوالي ١١٩٠ دينارا للدولار، بالرغم من ان حجم الاحتياطي لازال كبيرا الأمر الذي يعتبر عاملا اساسيا في استقرار العملة.



إعداد : شبكة الاقتصاديين العراقيين



اساسيات استقرار الاسعار حيث ان الطلب الذي لم يشبع من قبل البنك سيذهب ويخلق سوقا أخرى وأسعارا أخرى، الامر الذي يخالف قانون البنك المركزي ويخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي.

لقد اختارت اللجنة المالية وضع حد اعلى لبيع العملة الاجنبية (٧٥ مليون دولار يوميا) فساهم ذلك في عدم الاستقرار وخلق اسعارا متعددة للصرف نظرا لان الطلب الحقيقي كان اعلى. وعلى اية حال فان هذا الطلب لا يسأل عنه البنك المركزي بل تسأل عنه كل قطاعات الاقتصاد، فلماذا لا تتوجه اللجنة المالية في البرلمان والتي تمارس التشريع والرقابة بالسؤال الى قطاعات الاقتصاد التي تشرف عليها والى القطاع الخاص، خاصة وانها من المفترض ان تلتقي كل اركان الاقتصاد. لا نشك في ان هناك مخالفات، الامر الذي يتطلب المتابعة مع المصارف التجارية ذات العلاقة ولكننا نؤكد ان البنك المركزي هو امام عملية تصريف نقدية ليس الا، اما جانب الاستيرادات فهو خارج نطاق عمل البنك المركزي.

من ناحية أخرى ان الاموال تذهب الى الخارج لان الدولة لم توفر الفرص المناسبة في الداخل لاستثمارها. كما ان قسما منها يعتبر نوعا من الاضرار الخارجي (مفهوم ضمن الحسابات القومية لأي بلد) سيرجع الى العراق في الظروف المناسبة التي يجب ان توفرها الدولة. اما فيما يتعلق بالاموال الخارجة فلا بد من التأكد من مصادرها وشرعيتها من المصارف ودوائر مكافحة غسيل الاموال فيها التي يجب تقويتها، فقد تكون غالبية المصادر متأتية من عمليات غسل اموال او ان الموضوع ببساطة هو عمليات كبيرة لخروج رأس المال.

ويجب ان ننسى ان العراق يقع ضمن مجموعة الدول التي تمر في مرحلة انتقال من انظمة شمولية الى انظمة ديمقراطية مفتوحة تؤمن بالاقتصاد الحر. هذه المجموعة من الدول تمر بتغيرات كثيرة يفتتح فيها الاقتصاد (كدول الاتحاد السوفييتي سابقا)، ولكن الكثير من هذه الدول اتسم اقتصادها بانتقال رأس المال الى الخارج. وفي حالة العراق تشجع هذا الانتقال ايضا بسبب ظروف العنف وعدم الاستقرار التي يعيشها البلد. هذا الوضع قد يفسر المبالغ الكبيرة التي يجري تحويلها الى الخارج. انها تذهب لكي تُدخّر في الخارج، فتكون امام حالة هروب لرأس المال وليس تهريبه. الوضع في العراق في الوقت الحاضر يشجع على هروب رأس المال، واذا لم نسمح لرأس المال بان ينتقل فان سعر صرف الدولار في السوق سيرتفع بشكل كبير الأمر الذي يعيق اتخاذ القرارات الاقتصادية.

العراق لم يصبح حتى الان مكانا آمنا يجلب الاستثمار، ونحن بحاجة الى جهود وطنية كبيرة تضمن الاستقرار وتستقطب الاستثمار.

محافظ البنك المركزي السابق)

المصدر : جريدة المدى، ١٥/٦/٢٠١٥



المركزي. ويريد البعض ان ذلك قد يكون مبررا لان الاحتياطي يتجاوز العملة في التداول وفي المصارف بمرّة ونصف المرّة. ان هذه تبريرات للحكومة كي تسيطر تدريجيا على موارد البنك المركزي. ان اقتصادا - مثل الاقتصاد العراقي - مفتوحا بشكل كبير على الخارج يحتاج الى موارد كبيرة لتعويض نتائج اي أزمة، واذا تم الاقتراض من البنك المركزي فمتى سترد هذه الاموال؟ وما هي القدرة التي يملكها البنك تجاه الحكومة لاسترداد هذه الاموال؟

ان الفجوة وارتفاع سعر الدولار هي نتيجة لسياسة الحكومة ومجلس النواب وعليه يجب ان يصار الى ازالة هذه المعوقات عن سوق الصرف حيث لا يجب ان تعطى اهمية اكبر للسياسة المالية، فالسياسة النقدية تحدد سعر الصرف وتساعد على ادارة النقود ووظائفها. البنك المركزي لا يقرض الحكومة لكنه يساعد الاقتصاد ككل عن طريق استقرار الاسعار وتنظيم الائتمان والاشرف على القطاع المصرفي والمالي وتنظيم المدفوعات والحفاظ على احتياطي البلد. اما الكلام الكثير الذي رددته الحكومة واللجنة المالية في مجلس النواب حول "مزداد العملة الاجنبية" فان هذا المزداد هو سياسة نقدية تسحب بموجبها الدنانير من السوق وتشترى بها العملة الاجنبية وهنا ينتهي الموضوع بالنسبة للبنك المركزي، فنحن امام عملية تصريف نقدي مباشرة وبسيطة. واذا لم يكن هناك استيراد من "المزداد" فعلى البرلمانيين ان يستفسروا عن اسباب ذلك في الكمارك او وزارة التجارة فعلمية الاستيراد لا تدخل ضمن العملية النقدية. ان البنك المركزي يجب ان يقابل كل الطلب على الدولار وهذا الامر هو من

البعض الآخر في تمويلات اخرى قد يكون الارهاب واحدا منها. فقدان الاستقلالية له مآذير عدة اهمها ان البنك المركزي سوف يخضع لتعليمات الحكومة التي ستعكس في سياسات البنك وبالتالي فان البنك المركزي سوف لا يستطيع تبني هدف تخفيض التضخم بشكل جدي. ومما يزيد الامر سوءا ان الانفاق الحكومي هو بطبيعته تضخمي نتيجة للتكؤ في تنفيذ المشاريع.

وفقدان الاستقلالية سيؤدي بالدائنين الى ان ينظروا الى اموال البنك المركزي على انها اموال حكومية، فتصبح هدفا للدائنين، وهذه قضية مهمة يجب مناقشتها مع الدائنين ومحامي العراق.

ان فقدان الاستقلالية يعني ان يتبنى البنك المركزي سياسات نقدية تتماشى وسياسة الحكومة، ولكن سياسات الحكومة قد لا تتناسب مع قانون البنك المركزي. بعبارة اخرى انها لا تركز على محاربة التضخم ولا تعطى الاهمية اللازمة لهدف الاستقرار الاقتصادي.

ان فرض سياسات ذات طبيعة مالية على البنك المركزي يجب ان يكون موضع تنسيق ودراسة من قبل الجهات الحكومية والبرلمانية. البنك المركزي قد أضعف اداريا من الحكومة، وكثيرا ما حاولت الحكومات فرض سياساتها على البنك المركزي، ومن ذلك ان رئيس الوزراء السابق حاول الاستدانة من البنك المركزي الامر الذي رفضه البنك لان القانون يمنعه من ذلك، وانتهى الامر بالهجوم على البنك المركزي واعتقال العديد من خيرة موظفيه.

ومن مظاهر التجاوز على الاستقلالية هو الامر المتعلق بالتجاوز على احتياطي البنك

يعود السبب في هذا الفرق بين السعيرين الى تدخل الوزارات (المالية) والجهات الاخرى (مجلس النواب) واملانهم سياسات وشروط لا تمت الى السياسة النقدية بصلة، بالإضافة الى عدم قدرة البنك المركزي ومستشاريه على الدفاع عن البنك حسب قانونه.

ان المشكلة في الوقت الحاضر هي ان طالب التحويل عليه ان يدفع أمانة تعادل نسبة معينة من الضرائب والكمارك عندما يشتري الدولار وذلك بناء على طلب من وزارة المالية، وهذا الامر يعتبر عاملا مهما في ارتفاع سعر الدولار. هذه الشروط خدمت وزارة المالية، لكن المبدأ ان شراء العملة الاجنبية وبيعها يجب ان يتم بشكل سريع وسلس وبدون اي معوقات (عدا الشروط المصرفية والالتزام برأس المال) ذلك لأن حركة النقود سريعة، واذا كانت هناك حاجة لدى البنك المركزي لاستغلال بيع العملة الاجنبية من اجل التطوير فكان من الافضل ان يستخدم ذلك في تطوير عملية الائتمان المصرفي، كأن تعطى افضلية في المزداد للمصرف الذي يتقدم في ائتمانه المصرفي.

ان هناك تدخل من وزارة المالية في عمل البنك المركزي. ان هذا التدخل يهدف الى تحصيل موارد لوزارة المالية ولا علاقة له بالسياسة النقدية بالرغم ان البنك المركزي هو الذي يقوم بتحصيل هذه الموارد. بعبارة اخرى ان البنك المركزي هو الذي يقوم بجباية هذه الموارد لحساب وزارة المالية. كما تضمنت الميزانية قيام البنك المركزي بشراء سندات وحوالات الخزينة ب ٦ مليارات دولار وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الذي تحتفظ به المصارف لدى البنك المركزي الى النصف لتوفير موارد للميزانية. ان خطورة هذه الاجراءات تنصرف الى تخفيض فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم. لذلك فان على السلطات المالية والنقدية ان تقيم ما تحصل عليه من موارد مقارنة بالتضخم وعدم الاستقرار الذي يمكن ان يكون سببا في الانهيار الحقيقي لسعر الدينار.

كما ان تقييد البيع من قبل مجلس النواب يعني تدخل البرلمان في عمل البنك المركزي. الشائع بين اوساط الاقتصاديين والبرلمانيين ان البنك المركزي تابع لمجلس النواب، وهذا خطأ كبير فالبنك المركزي مسؤول امام مجلس النواب وليس تابعا له، وهنا لا يختلف البنك المركزي عن بقية الوزارات، ولكن هذه المسؤولية (مسؤولية البنك المركزي) المذكورة صراحة في الدستور.

وهكذا فان البنك المركزي قد فقد استقلاليته واصبح يرضخ لقرارات الحكومة والبرلمان. ان الاسلوب الصحيح هو ان تطرح الافكار كمقترحات في مجلس النواب ثم يتم التصويت عليها.

ان سياسات الحكومة والبرلمان، وخاصة تحديد البيع، ادت الى ازواجية سعر الصرف فصلت سوق سوداء اغتنى منها البعض واستخدمها

الحرب على سنان الشبيبي

علي حسين

لو كنا شعبا جادا، لو كان لدينا رأي عام، يملك التأثير، لو كانت لدينا أحزاب أو منظمات مجتمع مدني، لو كان هناك من يحاسب المخطئ والفاقد.. لو كان لدينا كل ما سبق أو بعض منه، لما استطاع «جلاوزة» رئيس الوزراء الانقضاض على البنك المركزي وطرد سنان الشبيبي، الشخصية العلمية والوطنية بطريقة مهينة تفتقر إلى ابسط شروط اللياقة والاحترام. لو كنا نحترم الكفاءات ونقدر قيمة الخبرة العلمية والمهنية لما تجرأ نائب لم يبلغ سن الرشد السياسي ليقول ان «قرار مجلس الوزراء القاضي باقالة سنان الشبيبي خطوة بالاتجاه الصحيح» طبعاً الاتجاه الصحيح عند النائب المغوار هو ان يصيح البنك المركزي فرعا من فروع مكتب رئيس الوزراء، جهل وتخلف واستهتار بكل القوانين.. المهم ان ينام، رئيس الوزراء ملء جفونه بلا وخرة «قانون» واحدة. بيان الحكومة الثوري الذي أعلنه المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء، يصعب تصديقه في أي بلد، لكنه في العراق يقدم الدليل القاطع على إننا نعيش زمن اللصوص الكبار، وان مصطلحات الشفافية والنزاهة لا تنفع في بلد تغيب فيه إرادة الناس.

وأنا استمع إلى بيان المستشار علي الموسوي، تصورت أن الأمر لا يعدو كونه نكتة أو محاولة لكسر الملل والرتابة، فيما الواقع يقول إن منطق استغلال الناس والضحك عليهم هو السائد في اوساط الحكومة، نعم هناك إصرار غريب على تحويل الفساد والسرقة والانتهازية إلى بطولة ونبوغ وعبقرية، قرار مضحك يجعل الوضع الذي يمر به العراق أقرب إلى كاريكاتير ممتد من أقصاه إلى أقصاه، بيان مجلس الوزراء يريد أن يؤكد للجميع أن لا مكان للخبرة والكفاءة في هذا البلد، فعلى الشبيبي وأمكاله إذا أرادوا العيش في العراق أن يفوزوا برضا الشباندر والشلاه والعسكري والجبوري، ومن ثم يحصلون منهم على صك الوطنية، أما أن يحاول الشبيبي ان يشعل الضوء الأحمر في وجه سياسات الحكومة ومفسديها، فإنه يتحول ويقرر زاري إلى مارق ومتربص حاقد على مكتب المالكي وفلاسفته الأفيان. اذا كانت القضية هي السيطرة على كل الهيئات المستقلة، فلنتوقف عن المسرحية التي نشاهدها الآن، ونطلب من الأخوة المقربين من رئيس الوزراء أن يريحونا من كل هذه «الفوضى» ويقرروا شكل الحكم الذي يريدونه على مقاسهم الخاص وداخل أحزابهم، ثم نتبناه نحن المواطنين المغلوبين على أمرنا. للأسف لو حصل الأمر في بلد غير العراق، ومع سياسة غير سياستنا الأشاوس المأزومين دوما والمصابين بمرض الخوف من كل الكفاءات، لو حصل ذلك فلا اعتقد أن حزبا أو شخصا أيضا كانت مكانته السياسية يمكن أن يخوض معركة ضد رجل مثل سنان الشبيبي.. لأن المطلوب هنا هو أن يجتمع الجميع، الخصوم والمعارضة وحتى الطامعون في الحكم على أمر واحد لا لبس فيه وهو أن التعرض لأمثال سنان الشبيبي خسارة وطنية لا تغفر، لكن للأسف فنحن نعيش عصر سياسيي الصدفة، أصحاب المواقف المتلونة والمتلوية. القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بحق



الشبيبي يؤكد بالدليل القاطع ان مؤشر التفرد بالسلطة يعاود إلى الارتفاع، من خلال إغراق الناس في خطب متحذلقة، فاقدة للمعنى والثقة، خطب وقرارات تجعل المواطن يشعر بالأسى وهو يرى إصرار مسؤولي الدولة الكبار على إفراغ البلد من أصحاب الكفاءات والخبرة، وحيث يجد الشبيبي وأمكاله أنهم في مواجهة سياسيين يكرهون أوطانهم.. في الدول التي تحترم إرادة مواطنيها نجد خلال الحفاظ عليهم باعتبارهم عمالات نادرة الوجود فيما نمارس نحن سياسة الجهل السياسي الذي يفسح المجال للمحسوبية والمزاجية في الإدارة والتي تهدم أكثر مما تبني. لخاسر الأكبر من قرار اقالة الشبيبي هو الشعب العراقي الذي يحتاج في هذه الايام العصبية الى كل الكفاءات الوطنية، بالمقابل فان العو الاكبر لاستقرار البلاد هم مقربي المالكي الذين يصرون على اشاعة الفوضى والمحسوبية. أخطر رسالة يمكن فهمها من قرار اقالة الشبيبي هي أن ائتلاف المالكي يقول لمعارضيه إننا سنلاحقكم وسنضربكم بيد من حديد اذا ما حاولتم الاختلاف معنا. قرارات مكتب رئيس الوزراء ترسخ قناعات العراقيين بأن النتيجة الوحيدة لما حصل بعد عام 2003، هي استبدال حاكم مستبد وديكتاتور، بجماعة سياسية مستبدة، قد يصعب إنزاحتها خصوصا إذا قررت أن تتصرف بمنطق «العصابات» لا بمنطق السياسة.

xxxxx

تطلق مدفعية ائتلاف دولة القانون هذه الأيام قذائفها الثقيلة ضد الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي من كل الاتجاهات تحت شعار: «لا نريد خيرا اقتصاديا يتولى شؤوننا»، ويبنى هؤلاء القناصون والرماة خطتهم في القصف على أساس ان الشبيبي ينتمي إلى طائفة من التكنوقراط لا تنسجم مع مقتضيات الواقع الجديد، الذي يريد له

البعض أن يستند على قيم المحاصصة الطائفية والمحسوبية والجهل والخرافة، بل ذهب خبراء دولة القانون إلى اتهام الرجل بأنه مسؤول عن تهريب أموال العراق الى المنظمات الإرهابية، فقد خرج علينا النائب هيثم الجبوري المكلف شرعا من الله لخدمة العراق كما اوضح لنا تلك سيادته قبل ثلاثة أيام في برنامج «مسؤول صايم» الذي تبثه قناة البغدادية قائلاً بالحرف الواحد «إنه يوكد دائما لعائلته انه مكلف من الله لخدمة الوطن» المهم ان النائب «المكلف» اتهم شخصيات سياسية منتقدة في البنك المركزي بتهريب 10 ملايين دولار يوميا لتمويل الإرهاب، لا اريد هنا ان اناقش صحة الاتهام الذي وجهه الجبوري من عدمه، فقط أنا أتحدث عن المنهج والطريقة التي تعامل بها مقربو المالكي مع شخصية بحجم سنان الشبيبي، فالبعض هدد باتخاذ قرار في مجلس النواب ان لم يقدم الشبيبي استقالته ويترك البنك المركزي لشخصيات اكثر خبرة ودراية بالوضع الاقتصادي، ولكن الجبوري مثلا، فالرجل يتمتع بكل صفات الخبير الاقتصادي، فهو اولا عضو في اللجنة المالية البرلمانية، وهذه اللجنة حققت خلال السنتين الماضيتين انجازات عظيمة، منها قانون تقاعد أعضاء البرلمان، وسلفة المئة راتب أجهض بسبب غضب الناس، لكن لحسن الحظ ولان الله لطيف بعباده «المكلفين» استطاع النائب الجبوري ان يحصل على سيارة مصفحة كما اخبرنا سيادته في البرنامج المذكور، لأنه مضطر الى ذلك لعدم توفر الأمن في العراق، ولم ينس النائب الجبوري أن يبشرنا بان هناك مشروع جديد في البرلمان لتقديم قطع اراض جديدة لأعضائه، واعتقد ان من يحقق مثل هذه الانجازات العظيمة يحق له ان يقدم الشبيبي ومع كل خبراء البنك المركزي الى اقرب مقصلة. واذا كانت الرصاصات الأولى في الحرب ضد سنان الشبيبي قد انطلقت من فوق منابر دولة

القانون، فإن دخول رئيس البرلمان إليها سيجعلها تتوسع لتشمل أنواع أخرى من الاسلحة، مما يندر بان الشبيبي ومعاونيه سيكونون تحت قصف قنابل جرتومية في الايام القادمة. ولنسأل فيلق الهجوم الخاص بدولة القانون، أيهما اخطر على العراق، عالم جليل بحجم سنان الشبيبي الذي سعى وبمهارة وكفاءة الى تشغيل آليات بناء مؤسسات الدولة على أسس علمية؟ ام حيتان الفساد الذين انتشروا مثل السرطان في جسد البلاد؟ لم يتبث حتى الآن أن الشبيبي ومن معه شكلوا تهديدا للأمن الوطني حتى يقرر أشاوس دولة القانون ومواقعهم الالكترونية شن حملة اقتراءات ضده، لكن المؤكد بالصورة والصوت، أن الفاسدين الذين يتستر عليهم بعض المسؤولين أهلكوا البلد وشكلوا ويشكلون اخطر تهديد ضد أمن الوطن والمواطنين، لا يقل خطورة عن تهديد الجماعات الإرهابية، ففي ظل انهيار تام لمقاومة الحكومة بكل أجهزتها ضد فيروس الفساد، وصل الحال بنا الى أن نصبح في طليعة البلاد الأكثر فسادا ونهباً للمال العام، إلى الحد الذي يعجز معه المرء عن تقديم بيان حقيقي وواقعي بحجم الأموال التي نهبت من خزينة الدولة خلال السنوات القليلة الماضية. لعل قمة التناقض والازدواجية، ان نجيش الجيوش ضد عالم وخبير اقتصادي كبير لمجرد أنه يرفض دخول البنك المركزي الى حظيرة الحكومة، ونحرك قطعات المدفعية لدك محاولاته لإصلاح النظام المصرفي في العراق، ثم يخرج علينا كل يوم رئيس الوزراء بخطب ثورية عن الإصلاح ومحاربة الفساد والاستفادة من الخبرات. أزعم أن سنان الشبيبي أكثر عراقية ووطنية من كل القناصة المنتشرين على أسطح بنايات الحكومة والبرلمان. وأخيرا كل ما نتمناه من الحكومة أن تكون أكثر وضوحا وشجاعة في قراراتها وتوجهاتها، وعليها ألا تتخفي وراء نواب ملت الناس من طاعتهم البهية، لأن هذه الطريقة فشلت وستفشل حتما.

عندما دافعت المدى عن الدكتور سنان الشبيبي

المدى



من إقراض الحكومة بعض الأموال من تلك الاحتياطي.

من جانبها وصفت لجنة النزاهة النيابية، أمس السبت، اللجنة الخاصة بالتحقيق في قضايا الفساد التي نسبت إلى البنك المركزي العراقي بأنها غير "قانونية"، وأكدت أنه سيتم تشكيل لجنة جديدة لإعادة التحقيق بهذا الملف، داعية إلى تجميد قرار إلقاء القبض بحق محافظ البنك سنان الشبيبي. وقال عضو لجنة النزاهة النيابية عزيز العكلي في حديث لـ (المدى برس)، إن اللجنة الخاصة بالتحقيق في ملف البنك المركزي "غير قانونية"، وأوضح أن "تشكيل هذه اللجنة جاء مخالفا للقانون رقم (٨٣) من نظام مجلس النواب، والذي ينص على أن يكون تشكيل اللجان المؤقتة من خلال طلب يتقدم به (٥٠) نائبا أو عن طريق التصويت عليها داخل البرلمان".

وبين العكلي أن "اللجنة شكلت عن طريق هيئة رئاسة البرلمان وضمت عضوين من حزب واحد وهو أمر مستغرب".

وكان مجلس النواب قد شكل في أب الماضي لجنة لتقصي الحقائق بشأن مبيعات المزداد اليومية للدولار في البنك المركزي والأشخاص الذين يحصلون على العملة الصعبة وتديق أرقام المبيعات، وتضم رؤساء اللجنتين المالية والاقتصادية وديوان الرقابة المالية وعدد من النواب، وقدمت اللجنة تقريرها بشأن عمل البنك مطلع تشرين الأول الماضي، ثم عاد مجلس النواب وشكل في السادس من شهر تشرين الثاني الحالي لجنة أخرى للتحقيق في تداعيات عمل البنك المركزي وتضم رئيس اللجنة الاقتصادية حيدر العبادي ورئيس اللجنة المالية أحمد العلواني ومحافظ البنك المركزي وكالة عبد الباسط التركي،

ويشرف مباشرة من هيئة رئاسة البرلمان.

ودعا العكلي الحكومة والهيئات القضائية إلى تجميد قرار إلقاء القبض بحق محافظ البنك المركزي العراقي، ليتسنى له الحضور إلى بغداد والدفاع عن نفسه، لافتا إلى أنه "سيتم تشكيل لجنة جديدة لإعادة التحقيق بهذا الملف". وذكر العكلي أن "الشبيبي أخبر لجنة النزاهة بأنه بريء من التهم الموجهة إليه، وأن حالات الفساد حصلت في المصارف ولا دخل للبنك المركزي فيها"، وتابع أن "الشبيبي طالب بضمانات بعدم اعتقاله في حال عودته إلى بغداد، وبأن تتم استضافته مع كادر البنك المركزي داخل مجلس النواب، للاستماع إلى إفاداتهم بشأن التهم الموجهة إليهم".

وكان مجلس القضاء الأعلى أعلن في (١٩ تشرين الأول الماضي)، صدور مذكرة اعتقال بحق محافظ البنك المركزي وعدد من المسؤولين في قضايا فساد، بعد أن نقلت وسائل إعلام محلية، في (١٤ تشرين الأول ٢٠١٢)، عن مصادر رقابية أن القضاء أصدر مذكرة اعتقال بحق الشبيبي بتهم فساد، مشيرة إلى أنه هرب خارج البلاد بعد صدور المذكرة، فيما نفى البنك تلك الأنباء، مؤكداً أن المحافظ يشارك حالياً في مؤتمر سنوي بطوكيو وسيعود إلى بغداد.

وقرر مجلس الوزراء، في (١٦ تشرين الأول ٢٠١٢)، تكليف رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي بمهام محافظ البنك المركزي وكالة. ولاقت قضية إقالة محافظ البنك المركزي ردود فعل دولية متباينة إذ دعا السفير الأمريكي في العراق ستيفن بيكروفت في الخامس والعشرين من الشهر الماضي إلى تحقيق شفاف في هذه القضية لما تمثله من أهمية كبيرة للاقتصاد العراقي، كما شدد البنك الدولي على ضرورة إجراء تحقيق شفاف في هذه القضية، لافتاً إلى عدم معرفته بالفوضى التي كانت تسود البنك المركزي العراقي والتي تحدث عنها المسؤولون العراقيون.

والتأكد منها بأن حساباتها لا تستخدم في غسيل الأموال أو في دعم الإرهاب، وبالتالي يتم العمل والاتفاق بين المركزي وتلك المصارف على أساس هذا".

ونفى الشبيبي أي صلة للبنك بعمليات غسيل الأموال وقال "حتى اللحظة لم يجر اخبار البنك والإدارة العليا بأي عملية لغسيل الأموال، وإن بعض البرلمانيين يقولون إن قسم غسيل الأموال جمع بعض المعلومات، لكن في الحقيقة تلك المعلومات حول مخالقات مصرفية وليست عن عمليات غسيل الأموال، وقسم غسيل الأموال هو المسؤول إذا كانت هناك شبهة عن غسيل أموال".

وأكد الشبيبي إن "الشبهات والتهم الموجهة للبنك المركزي غير حقيقية وإن موظفي البنك هم من أفضل الموظفين وأكثرهم نزاهة وكلهم شرفاء في ما يتعلق بتعاملهم المهني". وأضاف "البيانات موجودة في ما يتعلق بكل دينار دخل للبنك أو خرج منه منذ سنة ٢٠٠٤ حتى الآن، وكل الملفات الخاصة بعملية نقل وتحويل العملة من العراقية إلى الأجنبية أو بالعكس، أو ما دخل في حسابات الحكومة أيضاً كلها موجودة، وأنا مستاء جداً من توجيه التهم إلى البنك وموظفيه، ومستاء جداً من ترك مؤسسات مشبوهة تعمل على تشويه سمعة البنك الذي هو من أكثر مؤسسات الدولة المعروفة بسمعتها الجيدة في كل العالم".

وأكّد الشبيبي أن "المشكلة الرئيسية للبنك تتمثل في عدم موافقة البنك على تمويل الحكومة باستخدام الاحتياطي الذي يمثل القوة الداعمة للعملة ويعتبر ميزانية تمويلية للبنك المركزي ولا يستخدم إلا في حالات مثل مزايا العملة أو في حالة وجود أزمة اقتصادية يستطيع البلد بهذا الاحتياطي أن يواجهها ودعم الدولة به ولا يستخدم أيضاً إلا في حالة توقف عملية الإنتاج حيث يستخدم الاحتياطي في دعم الاستيراد، لذلك إذا استخدمنا الاحتياطي فسنؤثر في سعر صرف العملة وهذه أشياء فنية لم يرد أن يستمع إليها المسؤولون في الحكومة".

ورداً على سؤال حول رأي البنك الدولي ومنظمة النقد الدولي في الإجراءات الأخيرة المتخذة في حقه وحق البنك المركزي وإقالة المسؤولين في البنك بإجراء مخالف للدستور، قال الدكتور الشبيبي إن "البنك الدولي وصندوق النقد كمنظمات دولية لهم آراء حتى لو كانت شخصية، لكنهم يأخذون بنظر الاعتبار الحساسيات السياسية بين الدول، ومن المؤكد إن لهم رأياً كمرآة لوضع النقد على المستوى الدولي وما يواجهه من فساد".

وجواباً على سؤال عما إذا كان هناك تقصير في عمل البنك وما هي التهمة الأساسية الموجهة إليه، قال الشبيبي "رغم كل ما أثير لم يكن هناك تقصير من البنك المركزي لكن هناك قضايا مع الحكومة على أساسها اتخذت الحكومة إجراءاتها العنيفة، مثل قضية احتياطي البنك من أموال والتي هي موجودة وهناك تقارير تقدم بين فترة وأخرى إلى البرلمان من أجل متابعة عمل البنك".

وبخصوص عدم تغيير لجنة بيع العملة قال إن أعضاء اللجنة كانوا أكفاء ونزيهين "فيما كانوا ذوي كفاءة ونزاهة في العمل فلا بأس بأن يقولوا في عملهم"، وأكد الشبيبي أن أعضاء مجلس إدارة البنك متضامنون في المسؤولية والقرارات المتخذة يساهم فيها الجميع، وهناك اجتماعات يومية تقريبا للكادر المتقدم، وليس كما تدعي الحكومة بعدم الاجتماع أو الإشراف على عمل الموظفين".

ورداً على سؤال حول السبب الذي يمنع الشبيبي من العودة إلى بغداد وفتح ملفات البنك والقضية المثارة، قال الشبيبي إن "مذكرة الاعتقال الصادرة في حقي موجودة في المطار ولا تخضع للكفالة، ومن الممكن أن يتم اخذني إلى مكان لا أحد يعرفه

وهذا ما يجعلني متخوفاً من العودة إلى بغداد". وأعرب الشبيبي عن انزعاجه الواضح من تصرف الحكومة معه بهذا الشكل ومحاولة تشويه صورته وسمعته أمام المجتمع الدولي ومحاولة تسقيطه داخليا، ووعد بالرجوع إلى بغداد في حالة إلغاء مذكرة القبض عليه من أجل المثول أمام القضاء وإيضاح الأمور لوسائل الإعلام والمواطنين ولكي يدافع عن نفسه أمام التهم الموجهة له من قبل الحكومة، شاكرًا كل من ساعد وساهم في إيصال الحقيقة للناس.

إلى تلك انتقدت رابطة المصرفيين العراقيين الإجراءات المتخذة في حق الشبيبي، حيث أكد فائق ناصر حسين مدير إدارة وتدريب رابطة المصارف العراقية، قائلاً "إننا كمصرفيين ننتقد الأجراء الذي اتخذته الحكومة بحق الشبيبي ونحن نعرفه كشخصية وطنية ونزيهة".

وأضاف حسين في تصريح لـ "المدى" إن "بول بريمر أراد أن يلغي الدينار العراقي ويضع من قيمته مثل ما فعلت أمريكا في بعض الدول التي استعمرتها، لكن سنان الشبيبي كان من الذين وقفوا ضد ذلك اعترافاً بالدينار العراقي واعتزازاً بوطنه، ورفض هذا المشروع الذي أرادت أمريكا ان تطبقه حيث بدأوا بصرف منح للمتقاعدين بالدولار الأميركي، وكان للشبيبي الدور الكبير في طباعة عملة عراقية جديدة، وله الدور أيضاً في مشروع حذف الأصفار، ولم تستوعب الحكومة كل هذه الأمور وبقيت بعيدة عنها".

وأوضح حسين إن "سبب التهم والإجراءات التي اتخذتها الحكومة بحق الشبيبي هو عدم تمكينها من السيطرة على احتياطي البنك المركزي من أموال لتصرف بها، رغم إن الشبيبي احتفظ بتلك الأموال لدعم العملة وتحقيق عملية مزايا العملة للحفاظ على سعر الصرف، وإن هذا الاحتياطي يستخدم للأزمات والكوارث أو توقف تصدير النفط لأشهر حيث يستطيع في حينها المحافظ

نظمت مؤسسة "المدى" في مقرها ببغداد يوم التاسع من تشرين الثاني ٢٠١٢ ندوة حول قضية البنك المركزي ومحافظه المقال الدكتور سنان الشبيبي الذي شارك في الندوة عن طريق الانترنت متحاوراً مع نخبة من الخبراء الاقتصاديين والماليين والإعلاميين.

وأكد الشبيبي أن البنك بدأ يواجه مشاكل مع الحكومة منذ العام ٢٠٠٩، وقال "تمثلت هذه المشاكل خصوصاً في طلب الحكومة أموالاً من احتياطي البنك، وهو ما رفضه البنك. وهذه كانت القضية الأساسية في مشاكل الحكومة والبنك، وقد بينا للحكومة إن وجود هذا الاحتياطي أو ما يعرف بغطاء العملة هو شيء أساسي في الحفاظ على قيمة الدينار وعدم تذبذبها، وإذا كان للحكومة أي مشاريع فلتخصص لها من مواردها"، وأكد أن احتياطي البنك "هو احتياطي العراقيين جميعاً وليس من حق الحكومة التصرف به" كما أكد أهمية استقلال البنك عن الحكومة للحفاظ على أموال الشعب العراقي من مطالبات دائني الحكومة وطمأن إلى أن احتياطات البنك مؤمنة في أهم البنوك في العالم.

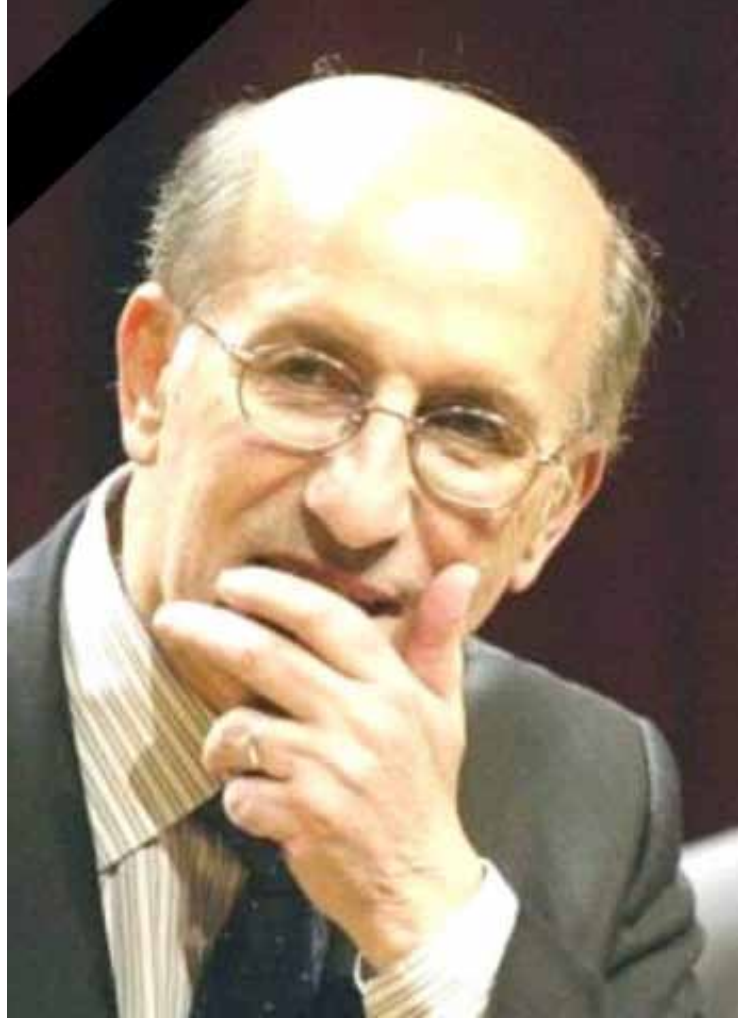
وأضاف الشبيبي أن "البنك المركزي رغم عدم استقرار الاقتصاد في العالم، ساعد في تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار في الأسعار وفي سعر الصرف، واستقرار المدفوعات والاقتصاد العام للدولة، لكن الحكومة لم تستغل ذلك في التنمية، وهذا طبعاً خطأ كبير، لأن البنك وضع أرضية قوية لبناء التنمية ولم تستغلها الحكومة، ولم يكن البنك هو العائق كما اتهمته أطراف في العملية السياسية، والمسؤولون يجب أن لا ينكروا دور البنك في هذه القضية".

وأوضح الشبيبي إن "القضية الأخرى هي مزايا العملة الأجنبية، وكل الكلام الذي يدور حولها هو كم هي حصة الشخص أو كم نستطيع أن نحطي للجهة الفلانية من العملة، وهذا خطأ في أخذ موضوع مزايا العملة بهذه الطريقة، لأن المزايا هو سياسة نقدية لذلك وضع في يد البنك المركزي، وهذه السياسة النقدية تسحب العملة العراقية وبالتالي تقلل الضغط على الأسعار وتعطي قيمة لطبع العملة، وهدف ثانوي آخر لها وهو عند الاستيراد من قبل الأشخاص استخدام هذه الموارد وانخفاض الطبع، وإن هدف البنك الأساسي هو التخفيض من مستوى الطبع، لذلك فإن مزايا العملة الأجنبية هو سياسة نقدية وليس سياسة تجارية، والملاحظ أن كل من يتهم البنك المركزي إنما اتهمه في الجانب التجاري، والبنك المركزي لا علاقة له بالعمليات التجارية، لكن البنك يتعامل ويعطي المال لمن لديه حساب في مصرف ما ويريد إبدال أمواله بالدينار العراقي، ونحاول عن طريق ذلك أن نجعل من الدينار العراقي عملة صعبة، ولا داعي أبداً لتوفير الدولار مادام الاحتياطي متوفراً، وإذا لم يتوفر لدينا الدولار ففي تلك الحالة نرفع من سعره، وهذه العملية يجب أن تفهم من قبل الحكومة والمواطنين فالبنك المركزي نظم مزايا العملة من أجل هدف تنموي وليس لهدف تجاري، وإذا أراد بعض السياسيين أن يوجهوا التهم إلى البنك المركزي فيجب عليهم أن يفرقوا بين البنك المركزي والبنوك التجارية".

وأشار الشبيبي إلى أن "علاقة البنك المركزي بالمصارف التجارية جيدة جداً لكن في نفس الوقت نحن نأخذ المعلومات منقوصة، ولا يوجد أي بنك مركزي في كل العالم يشرف على وضع المصارف التجارية ويعملها بشكل شامل وكلي، وإن عمل المركزي ينحصر في سؤال المصارف التجارية

سنان الشبيبي يستحق التكريم لا الإقالة والاعتقال

حميد الكفائي



تعرفت إلى الدكتور سنان الشبيبي، محافظ البنك المركزي العراقي المقل، في لندن في النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي، وكان عندها مديراً لوكالة أكتاد التابعة للأمم المتحدة.

وكنت قد تناولت تقرير أكتاد السنوي بالنقد في مقال لي في هذه الجريدة عام 1997 وأتذكر أن نقدي الوكالة كان يتعلق بتحذيرها من مساوئ العولمة على العالم النامي وقلت في حينه إن للعولمة محاسن أيضاً، فهي تجلب منافع عدة للعالم النامي، خصوصاً توسع التجارة وخروج الشركات العملاقة من نطاق المحلية إلى الفضاء العالمي، لتصبح متعددة الجنسية، واختيارها بلداناً عدة فقيرة، ولكن مستقرة، كإندونيسيا والهند، كي تنشئ فيها مصانع تصنع فيها منتجاتها من سيارات وكومبيوترات وغيرها، بسبب رخص الأيدي العاملة فيها ووجود الضمانات القانونية لاستثماراتها.

وقلت إن هذه النشاطات تعود بالنفع على البلدان الفقيرة لأنها توفر الوظائف للعاطلين من العمل، إضافة إلى النشاطات الأخرى النافعة التي تمارسها بعض الشركات العملاقة وفق الاتفاق مع البلدان المضيفة، كبناء الجسور والطرق والمستشفيات ودعم المدارس والجامعات والمؤسسات الوطنية. عاتبني الشبيبي في حينه على نقدي ذاك قائلاً: «ألم تجد أحداً تنتقده غيرنا؟ نحن وكالة دولية تدافع عن الفقراء في العالم»، لكن عتبه كان ودياً، إذ دخلنا في نقاش حول تقرير وكالته، وأوضحته له رأيي في الموضوع واتفقنا على بعض النقاط واختلفنا على أخرى.

بعد ذلك اللقاء الذي كان في ديوان الكوفة في لندن، والذي جاءه الشبيبي من جنيف لإلقاء محاضرة فيه حول الاقتصاد العالمي، بقينا على اتصال، وشاءت الصدفة أن نلتقي مرة أخرى في العراق عام 2003 بل ونسكن معاً في فندق واحد في بغداد لأشهر عدة عندما عملنا في الحكومة العراقية الأولى. فتعرفت إليه في شكل تفصيلي ووجدته رجلاً مهنيًا وخلوقاً ومتواضعاً إلى أبعد الحدود، لكنه لا يجامل في القضايا المهنية مطلقاً وأتذكر نقاشاته في مجلس الوزراء حول صلاحيات البنك المركزي وضرورة أن يكون مستقلاً في اقتصاد السوق.

الزوبعة الأخيرة التي أثرت على البنك المركزي العراقي وتسبب في انخفاض قيمة الدينار العراقي والتي أدت إلى إقالة الشبيبي لن تخدم الاستقرار النقدي والاقتصادي أو السياسي في العراق. للأسف هناك تطرف في ردود الأفعال لدينا، وقد رأينا على هذا النهج وفي شكل تصاعدي منذ بداية العهد الجمهوري قبل ما يقارب 55 عاماً.

إن كان البنك المركزي أو أي قسم فيه قد ارتكب بعض الأخطاء، وهذا ممكن وطبيعي، فإن رد الفعل الرسمي يجب ألا يكون بإقالة المحافظ وإصدار مذكرة اعتقال بحقه، مع 19 مسؤلاً مالياً آخرين، بينما كان يحضر اجتماع صندوق النقد الدولي في طوكيو إلى جانب محافظي البنوك العالمية، سنان الشبيبي شخصية اقتصادية عالمية وهو يتمتع بصداقة وثقل علمي كبير في الأوساط الدولية، وكان وجوده على رأس البنك المركزي العراقي أحد أسباب الثقة العالمية في العملة العراقية، والمصلحة تقتضي التعامل معه بطريقة تليق بمكانته الدولية. ما حصل له أثار استغراباً وغيظاً في أوساط كثيرة في العراق وخارجه، وكل له أسبابه الخاصة.

فحزب المؤتمر الوطني بقيادة أحمد الجلبي مثلاً أشار في بيان إلى ضرورة احترام الشبيبي لأنه «ابن الشيخ محمد رضا الشبيبي»، الشخصية الوطنية المعروفة الذي تولى وزارة المعارف في العهد الملكي. وعلى رغم الاحترام الكبير الذي يتمتع به الشيخ الشبيبي، إلا أن لنجله سنان ثقله العلمي وسجله المهني الخاص به وهو يستحق الاحترام والتكريم لمهنيته وإنجازاته وليس إكراماً لأبيه. أما نائب رئيس الجمهورية السابق، عادل عبد المهدي، فقد أشار هو الآخر في مقال أخير له، إلى أهمية إنجازات الشبيبي أثناء إدارته البنك المركزي، ومنها إطفاء الديون الأجنبية التي في ذمة العراق بنسبة 90 في المئة، على رغم أن عبد المهدي، وزير للمالية بين عامي 2004 و2005، كان يعتبر ذلك من إنجازات وزارته، لكن الرجلين كانا قد عملا معاً للتأسيس لاقتصاد منفتح يكون جزءاً من المنظومة الاقتصادية الحديثة.

ليس هناك عمل إداري أو سياسي من دون خطأ. وليس هناك شخص لا يخطئ. فهذه من صفات البشر، وهناك حاجة إلى تعلم في احترام الآخر حتى وإن كان مخطئاً أو مخالفاً. يجب أن نحفظ كرامة الشخص وسسمعته إن كان الخطأ غير مقصود.

هناك الآن الكثير من الشخصيات العراقية المرموقة، لكنها في الوقت نفسه متهمه بارتكاب هذا الخطأ أو ذلك، وبعض هؤلاء دخل السجن من دون أن تكون هناك ضرورة لذلك، لأن الخطأ المرتكب من دون قصد جنائي يمكن تصحيحه. وحتى في القانون العراقي، هناك المادة 341، التي تعالج الخطأ المرتكب من دون قصد جنائي، لكن قضائنا للأسف يحكمون وفق المادة 340 الخاصة بارتكاب الأخطاء الإدارية بقصد جنائي والتي تفرض عقوبة السجن بدلاً من الغرامة.

إن واصل القضاء العراقي تعامله مع الشخصيات الإدارية والكفاءات الوطنية بهذه الحدية والقسوة، فلن يبقى شخص خارج إطار الاتهام لأنه ليس هناك من لا يخطئ. محاولات «بهذلة» المسؤولين وإذلالهم بعد إقالتهم، خصوصاً إذا لم يكن الخطأ بقصد جنائي، لا تنتمي إلى العصر الحديث، فما أكثر المخطئين في بلدان العالم المختلفة! وفي أكثر الأحيان يستقيل المخطئ من منصبه إن كان خطأه كبيراً، خصوصاً إذا كان منصبه سياسياً.

لكن جريرة الناس إلى المحاكم على كل خطأ صغير أو كبير لن تبني دولة عصرية، فالأكفاء والمخلصون لن يتصدوا للمسؤولية إن كان المرء سيئته به الأمر في السجن ويخسر سمعته ومستقبله بمجرد حصول خطأ في مؤسسته. أخبرني أحد المسؤولين قبل سنتين بأن لديه في مؤسسته مواقع شاغرة، لكنه لم يعثر على من يتولاها. فقلت له لماذا لا تترقي الموظفين الحاليين كي يشغلوا هذه الوظائف، فقال لا أحد منهم يقبل تولي المسؤولية لأن كثيرين ممن شغلوا تلك المواقع قد اتهموا بالفساد وبعضهم دخل السجن!

ما يحسب للرئيس المصري الجديد محمد مرسي أنه تعامل بآريحية وإنسانية مع سلفه، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، المشير حسين طنطاوي، فقد كرمه وأحالته على التقاعد وقلده وساماً، على رغم أن هناك من الأخطاء وربما الجرائم التي يمكن أن يلام عليها طنطاوي.

وقد فعل الرئيس جمال عبدالناصر الشيء نفسه مع الملك فاروق عندما وبعه توديعاً رسمياً يليق به، وكان في إمكانه أن يذله و«بهذلة» في المحاكم على أخطاء كثيرة ارتكبتها حكومته. هذا التقليد غير موجود في العراق للأسف، وكلنا نعرف ما حصل للعائلة المالكة، ثم الزعيم عبد الكريم قاسم ورفاقه الذين قتلوا شر قتلة.

سنان الشبيبي لا يستحق كل الذي يجري له حالياً، وإن كانت هناك أخطاء أو مشاكل في مؤسسته، فإن في الإمكان أن يحال على التقاعد، خصوصاً أنه تجاوز السبعين من العمر. في الإمكان تصحيح الأخطاء من دون اللجوء إلى الحلول القاس



ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة



للإعلام والثقافة والفنون

مخزي ربيع

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير

رئيس التحرير التنفيذي

علي حسين

سكرتير التحرير

رفعة عبد الرزاق

يمكنكم متابعة الموقع الإلكتروني
من خلال قراءة QR Code:



www.almadasupplements.com

Email: info@almadapaper.net

طبعت بمطابع مؤسسة (إ) للإعلام والثقافة والفنون

الدكتور سنان الشبيبي نقطة مضيئة في السياسة النقدية في العراق



د. محمد توفيق علاوي

سنان الشبيبي على الإطلاق .

إتخاذ الإجراءات الضرورية من أجل إنشاء منظومة مصارف أهلية عراقية، حيث كان القطاع المصرفي العراقي يغلب عليه المصارف الحكومية ولا وجود للمصارف الأهلية إلا على مستوى ضيق ومحدود، المشكلة في العراق ليس أفتقادهم للخبرات في هذا المجال فحسب، بل عدم وجود رؤوس أموال عراقية كافية لإنشاء مصارف أهلية، فكانت سياسية الدكتور سنان عدم الطلب ابتداءً برأس مال كبير لإنشاء المصرف، وقام المصرف المركزي بمساعدة المصارف الأهلية للنهوض ولتحقيق أرباح وذلك برفع نسبة الفائدة المصرفية، ونشأت عشرات المصارف الأهلية الجديدة، ولولا إتخاذ هذه الخطوات لما كان في الإمكان نشوء مصارف عراقية بملكية عراقية، بل كان من الطبيعي أن تنشأ فروع في العراق لمصارف غير عراقية، ويعود الفضل في ذلك للدكتور سنان الشبيبي، فضلاً عن ذلك فقد أدت سياسته إلى توليد ثقة بالمصارف الأهلية العراقية فبدأ الناس يودعون أموالهم فيها وبفوائد عالية وهم واثقون منها خلال عهده، ولكن للأسف بسبب التخبط والسياسات غير المدروسة لمن جاء بعده فقدت الثقة بشكل شبه كامل بالمصارف العراقية بشكل كبير.

أحفاظ على سعر تصريف موحد بين سعر التصريف الرسمي للبنك المركزي وسعر التصريف الموازي لسوق العملة خارج المصرف المركزي مع فرق عمولة بسيطة تحسب بشكل طبيعي للمصرف كما هو في دول العالم المختلفة، لقد إستطاع الدكتور سنان الحفاظ على هذا الواقع منذ توليه للمسؤولية عام 2003 حتى أواسط عام 2011 حيث زاد الطلب بشكل غير طبيعي على الدولار بسبب الحصار الذي فرض على إيران وبسبب الأحداث الدموية في سوريا، السيطرة على التضخم (Inflation) حيث وصل التضخم إلى أكثر من (53%) عام 2006، وإستطاع الدكتور سنان بسياسته الحكيمة الهبوط بالتضخم إلى أقل من (3%) عام 2010

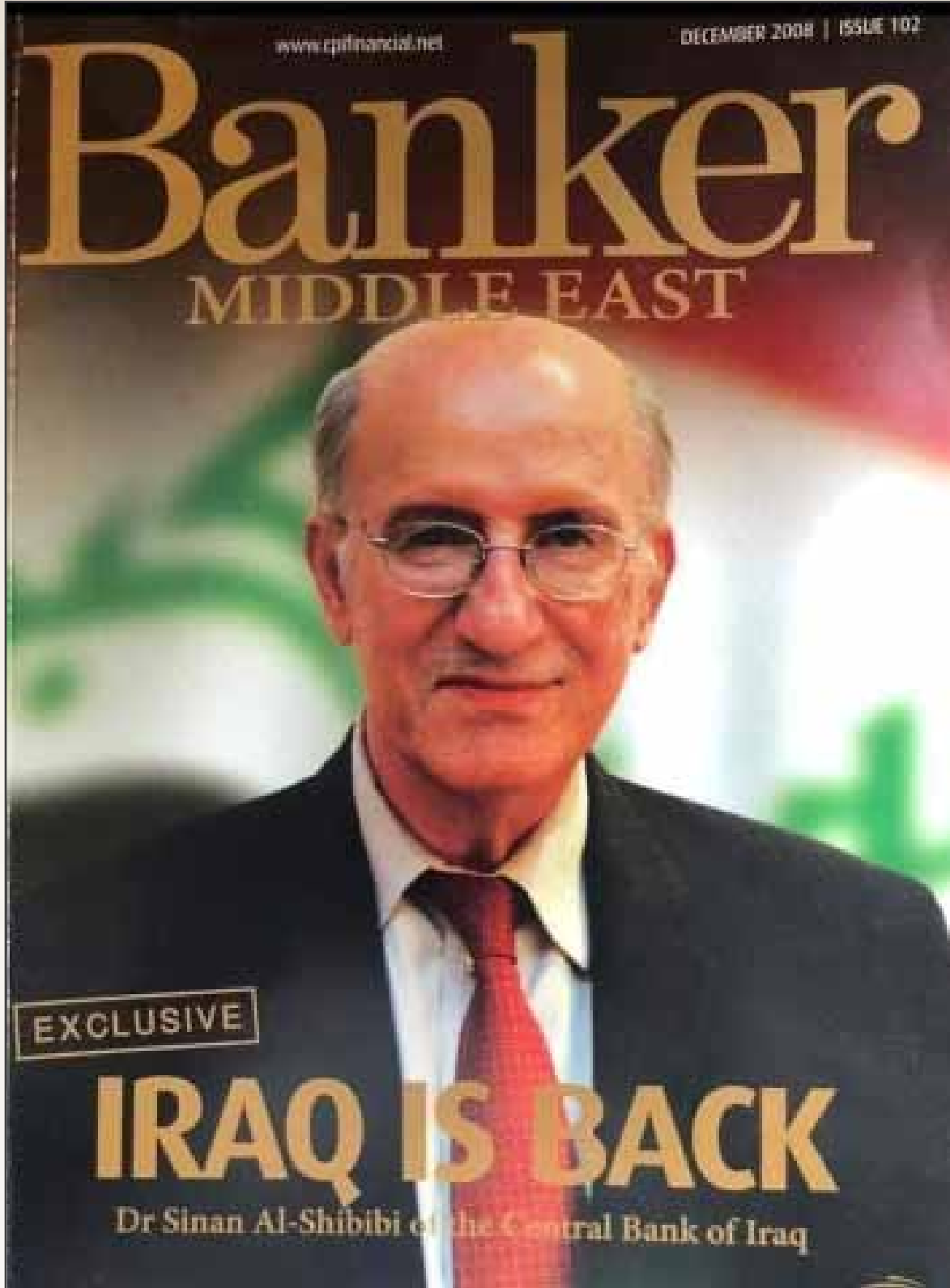
دور المتابعة والتنفيذ لمقررات نادي باريس، إن نادي باريس حقق أعظم إنجاز إقتصادي ومالي للعراق خلال تاريخه المعاصر، حيث كان العراق يريزح تحت كاهل كبير من الديون بلغ حوالي (140) مليار دولار، لقد إستطاع الدكتور سنان الشبيبي مع آخرين التحاور مع كثير من الدول التي كانت لديها ديون باهضة بحق العراق إلى التنازل بمقدار حوالي 80% من تلك الديون، أي إنهم إستطاعوا توفير مبلغ أكثر من (100) مليار دولار، للأسف تذكر الآن السرقات الكبرى، ولكن لا يتم التطرق للإنجازات الكبرى التي تعادل السرقات في أهميتها ولكن بشكل معاكس، يجب أن لا ينسى الشعب العراقي ما حققه الدكتور سنان الشبيبي من خدمة كبيرة جداً للوطن وللمواطن، وهو نقيض ما سرقة السياسيون الفاسدون اللاحقون من أموال هذا الشعب المستضعف.

يرجع الفضل الكبير لكثير من جوانب التطور في النظام المصرفي العراقي والسياسة النقدية في يومنا الحالي إلى الدكتور سنان الشبيبي. إن أكبر إنجاز حققه الدكتور سنان الشبيبي هو إنشاء نظام مصرفي متطور أستطيع أن أقول من نقطة الصفر لنظام إقتصادي حر مع فتح المجال لقيام مجموعة من المصارف الأهلية وتصريف العملة بشكل حر وحرية التحويل وفتح الإعتمادات والمقاصة الإلكترونية ضمن سوق مفتوح مقارنة بالنظام المصرفي المركزي الإشتراكي السابق، لقد تمثلت السياسة النقدية التي وضعها الدكتور الشبيبي بستة محاور مهمة سنتناولها أدناه، وهي:

الحفاظ على سعر ثابت للعملة مقارنة بالمرحلة السابقة التي كانت العملة فيها تتدهور قيمتها يوماً بعد يوم من دون وجود محددات، لقد ثبت سعر العملة بمقدار مقارب ل(1500) دينار للدولار الواحد عام (2003) بعد أن كان ما يقارب (3000) دينار للدولار الواحد وبقي هذا السعر ثابتاً حتى عام (2006)، حيث تم رفع سعر الدينار بالتدريج حتى بلغ الدولار أقل من (1200) .

إتخاذ سياسة لإيجاد وتأمين إحتياطي البنك المركزي كغطاء للعملة العراقية من العملات الأجنبية والذهب والمحافظة عليه، لقد إستطاع الدكتور سنان الشبيبي توفير مبالغ تجاوزت الثمانين مليار دولار كإحتياطي وغطاء للدينار العراقي خلال تسع سنوات من توليه إدارة البنك المركزي، وهذا يعتبر من أهم إنجازات الدكتور

من كتابات الزميل الراحل عدنان حسين لماذا سنان الشبيبي؟



برغم إقالته بطريقة مشينة لا تليق بحكومة تحترم نفسها، لا ينتابني أدنى شعور بالخوف على وضع محافظ البنك المركزي الدكتور سنان الشبيبي ولا على مستقبله أو سمعته المهنية والوطنية، فلدي الثقة المطلقة بأنه في أمان في مقابل الاتهامات بالفساد الموجهة إليه والتي بلغت حد إصدار مذكرة بالقبض عليه وتحتيته فيما هو يمثل البلاد في مؤتمر دولي في اليابان.

أقول هذا لأنني مدرك تماماً وعلى قناعة كاملة بأن ثمة خطة جهنمية وراء الحملة على واحد من أرفع الكفاءات الوطنية وأكثرها نزاهة، وأقول هذا لأنني واع جداً لمجريات الزمن الأغبر الذي نعيشه الآن في ظل نظام سياسي لا يمكن إلا أن يكون على عداوة قاتلة مع الشبيبي وأمثاله من الكفاءات الوطنية النزهاء.

نظامنا السياسي يقوم على المحاصصة والتوافق، والذين يتولون السلطة فيه جاؤوا إلى كراسي الحكم بأنصاف شهادات، وكثير منهم بشهادات ووثائق مزورة، وبأرباح كفاءات وأعضاء خبرات.. وبأجزاء الأعضار من الوطنية، وحكام من هذا النوع ترتعد فرائصهم ويجافيهم النوم بوجود شخصيات من نمط الشبيبي في مناصب قيادية.

لا أخشى على سنان الشبيبي، لكنني مرتعد خوفاً على شبيبة العراق، من طلبة الجامعة والمدارس والخريجين العاطلين والمحظوظين الذين وجدوا أخيراً فرص عمل.. أخاف عليهم وأنا أتصورهم يزدادون احباطاً ويتضاعفون ياساً من مستقبل بلادهم الذي هو مستقبلهم مع نظام لا يتورع عن البطش بكفاءات البلاد المعول عليها في إعادة الإعمار. قصة سنان الشبيبي هي قصة آلاف الكفاءات والخبرات الوطنية المنبوذة في دولتنا لصالح عديمي العلم والمعرفة من المزورين والسراق ممن جاءت بهم المحاصصات الطائفية والتوافقات الحزبية والشخصية، فزادوا خراب البلاد الموروث عن نظام صدام خراباً يبدو كما لو لا فكاك منه.

لا خوف على سمعة سنان الشبيبي، فحملة التشهير التي تعرض لها قبل إقالته كانت غايتها الضغط عليه ليترك منصبه للحرامية الكبار.

الشبيبي مستهدف منذ زمن في إطار حملة حكومية شاملة لإلحاق الهيئات والمؤسسات المستقلة بالحكومة كيما تصبح أدوات في أيديها والقائمين عليها وسراق المال العام الذين لا يعدمون الوسائل لتأمين ما يريدون وحماية أنفسهم وضمان الاستمرار في نهبهم، ومن هذه الوسائل ازاحة شرفاء البلاد من مناصبهم ووضعها في أيدي شركائهم في "الحرمة".

الحملة غير الأخلاقية على سنان الشبيبي بدأت قبل ثلاث سنوات بعدما سعى لإقالة أربعة من المسؤولين في البنك متورطين بعمليات فساد على صلة وثيقة بأهله السلطة. وقوبل ذلك المسعى بإصدار مذكرة إلقاء قبض غير مسببة ألغيت بتدخلات من رئاسة الجمهورية وبعثة الأمم المتحدة وبعض قادة الكتل السياسية ورئيس مجلس القضاء الأعلى الذي لم يُخطره أحد بأمر المذكرة!

وتجددت الحملة منذ سنتين بعدما رفض الشبيبي طلباً بإقراض الحكومة مبلغ 5 مليارات دولار بدعوى اكتمال موازنة 2011، إذ كان رأيه أن لا مبرر للقرض الذي سيضرب بسمعة البنك وأدائه، داعياً في المقابل إلى استخدام الفائض في الموازنات السابقة لتكملة الموازنة، وهو فائض مقدر بما يزيد عن مبلغ القرض المطلوب.

وقد ثبت ان الشبيبي كان على حق، فالحكومة لم تستطع حتى إنفاق الفائض من الموازنات السابقة ومن موازنة 2011 نفسها.

الذين تركوا وزراء التجارة والدفاع السابقين وعشرات سواهم من كبار الحرامية يفرّون بالجمل بما حمل أطاحوا الشبيبي لتخلو لهم ساحة البنك المركزي التي يعدها حرامية المال العام بوابة الجنة.

المدي 2012/10/16

عراقيون

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

